

اقتصاد

وضع عدالة توزيع السكن في مسارها الصحيح
وزير الإسكان: قانون البيوع العقارية يضع
هداً للمتأجرين والمضاربين في السوق

صالح حميدي

ترأس وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أمس ورشة عمل لمناقشة مسودة البرامج التنفيذية لتوصيات المؤتمر العام للإسكان، وتحدت أولى هذه التوصيات بضمن عدالة توزيع السكن الاجتماعي ووصولها إلى الشريحة ذات الحاجة العلية.

ويتم تطبيق هذا المحور عبر تطبيق معايير وضوابط دقيقة وعلوية من خلال توحيد مؤشرات جميع الجهات المعنية في جمع وتحليل البيانات لقطاع الإسكان.

واستعرض فريق العمل المكلف متابعة تنفيذ التوصيات ولجنة إعداد إستراتيجية الإسكان في سورية مسودة البرامج التنفيذية.

وأكد الوزير اعتماد دقة البيانات كي تكون المخرجات واقعية وتساعد بحل مشكلة السكن اجتماعياً واقتصادياً، مبيناً أن عمل اللجنة بشكل منعطفاً مهما في حل مشكلة السكن.

وأكد الوزير على صعيد آخر أن قانون البيوع العقارية عند صدوره سوف يسهم بشكل واضح بوضع حد للمتأجرين والمضاربين في السوق العقارية، ودعا إلى تطوير المراد الحضري والإقليمية للمساهمة بتحديث البيانات بشكل دوري ورفعها بالكوادر المؤهلة والتقنيات الحديثة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون وزير الأشغال العامة والإسكان عبد القادر فهم أن اللجنة ناقشت البرامج التنفيذية لوضع توصية عدالة توزيع السكن ضمن الأولوية لتأطيرها وضعتها في مسارها الصحيح.

وأشار إلى أن اللجنة دعت الجهات المنفذة لمشاريع الإسكان لوضع هذه التوصية موضع التطبيق، وأبرز هذه الجهات المؤسسة العامة للإسكان وهيئة التخطيط والتعاون الدولي وهيئة التخطيط الإقليمي ووزارة الإدارة المحلية والبيئة والمكتب المركزي للإحصاء، وأوضح أن تطبيق هذه البرامج سيتم مع مؤشرات الأداء من حيث الشريحة المستهدفة والمستفيد النهائي من المسكن.

عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» من مصادر مسؤولة في القطاع المالي الرسمي بأن عدداً من المصارف العامة والخاصة اعتدروا عن قبول ودائع لشركات التأمين، في حين تشددت بعض المصارف في شروط قبول الودائع، مثل حصص مدة الإيداع بفترة قصيرة.

رئيس قسم المصارف في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان بين لـ«الوطن» أن الخيارات أمام شركات التأمين سوف تكون محدودة لاستثمار أموالها التي رفضت المصارف إيداعها، وخاصة أن هيئة الإشراف على التأمين لا تسمح لهذه الشركات بالعمل في قطاع العقارات إلا بنسب محدودة.

ونوه كنعان وهو عضو سابق في مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين، بأن الخيار الثاني أمام الشركات هو الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وهي حالة صحية عالمياً، لكن مازالت شركات التأمين العاملة في السوق السورية لا تفضل هذا الخيار، وتفضل إيداع الأموال لدى المصارف مقابل فوائد ثابتة.

ورأى كنعان أنه لا بد من مصرف سورية المركزي أن يتعامل مع شركات التأمين بالمستوى نفسه الذي يتعامل به مع المصارف، لجهة ضمان استقرار قبول المصارف العامة والخاصة لودائع هذه الشركات مقابل الفوائد المعمول بها.

وللتوسع أكثر حول الموضوع، التقت

«الوطن» أحد المديرين العاملين في قطاع التأمين، ليفيد بأن نحو ٨٠٪ من إجمالي أموال شركات التأمين يتم استثمارها على شكل ودائع لدى المصارف العامة والخاصة، في حين تصل نسبة الاستثمارات في القطاع العقاري لحدود ١٣٪، وتذهب نحو ٧٪ من هذه الأموال لاستثمار في سوق الأوراق المالية.

وأكد المدير أن توقف المصارف عن قبول الودائع يعني توقف أهم القنوات التي تعتمد عليها شركات التأمين لتشغيل

أموالها، وهنا بيت القصيد، فكيف ستعوض الشركات استثمار أموالها وتغطية نفقاتها؟

ورأى أن الخيار المرجح أمام هذه الشركات هو التوجه للضغط على إدارة المطالبات، وتبقيده سداد التعويضات، الأمر الذي يسهم في اتساع هوامش التلاعب بتنفيذ عقود المؤمن لهم، وترجع جودة الخدمة وتلبية التغطيات التي يحتاجها المؤمن لهم، وخاصة أن الكثير من شركات التأمين اتجه خلال السنوات الأخيرة للمضاربة



السريعة عبر تكسير الأسعار للحصول على بعض أنواع العقود، خاصة مع الشركات والمؤسسات الكبيرة، ومثال على ذلك عقود التأمين الصحي. وبين أن شدة المنافسة على مثل هذه العقود أدت إلى قبول الكثير منها بخسارة بيئية، مثل قبول إحدى الشركات لعقد تأمين صحي خاسر على مدى سنوات، في حين وصلت بعض الشركات لقبول عقود تأمين صحي لا تغطي أكثر من ٥ آلاف ليرة في حين الحد الأدنى لكلفة التغطية الصحية

مدیر هیئة الإشراف على التأمين لـ«الوطن»: نعمل على الحلول ولن تتأثر جودة الخدمات
مصارف عامة وخاصة ترفض قبول ودائع شركات تأمين..
وتوقعات بأن يكون على حساب التعويضات والجودة

المؤمن له لا تقل عن ١٠-١٢ ألف ليرة، وكانت تعول هذه الشركات على تعويض خساراتها عبر العديد من الخيارات، أهمها عبر الفوائد التي كانت تحصل عليها لقاء تشغيلها أموالها لدى المصارف، علماً بأن معظم شركات التأمين تتجه لإيداع أموالها لدى المصارف الخاصة، متوقعاً أن أكثر من ٩٠٪ من هذه الأموال كانت تودع خلال السنوات الماضية لدى المصارف الخاصة. وفي اتصال لـ«الوطن» مع مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العشي لمعرفة رأي الهيئة حول المسألة، بين أن هناك العديد من الخيارات والحلول التي تعمل عليها الهيئة، وأهمها تعديل قرار الاستثمار الخاص بشركات التأمين، وهو من صلاحيات مجلس الإدارة، ويتم العمل على إنجاز وإصداره خلال الأسابيع، في حين تم لحظ العديد من الحلول في مشروع قانون التأمين مثل إحداث شركات وصناديق خاصة لاستثمار أموال شركات التأمين، إضافة لإمكانية التوسع في الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

وأكد أنه لن يكون هناك أي خيار على حساب جودة الخدمة المقدمة للمؤمن لهم ولن تسمح الهيئة بحصول مثل ذلك، وخاصة أن الهيئة تسعى لتطوير سوق التأمين وزيادة تغطية القطاع، والأهم العمل على رفع جودة الخدمات المقدمة للمؤمن لهم وخاصة في التأمين الصحي الذي يمثل أولوية لدى الحكومة، ويتم حالياً الكثير من العمل على تطويره.

اللاذقية أولاً وحلب ثانياً... ودمشق سابعاً
٢٨٠ مليار ليرة لمجلس المحافظات
والمجالس المحلية في ٢٠٢٠

رامز محفوظ

حظيت محافظة اللاذقية بأكبر نسبة بين المحافظات في اعتمادات العمليات الجارية والاستثمارية بمشروع قانون الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٠، وذلك بمبلغ وصل إلى ٣٧,٢٣ مليار ليرة سورية، ما نسبته ١٣,٢٨ بالمئة من إجمالي اعتمادات المحافظات البالغ ٢٨٠,٤٥ مليار ليرة.

وجاءت محافظة حلب في المرتبة الثانية بمجموع اعتمادات ٣٣,٣٢ مليار ليرة، ما نسبته ١١,٥٢ بالمئة من إجمالي اعتمادات المحافظات.

أما محافظة طرطوس، فقد جاءت في المرتبة الثالثة، بمجموع اعتمادات جارية واستثمارية وصل إلى ٣٢,١٣ مليار ليرة، بما نسبته ١١,٤٦ بالمئة من الإجمالي.

وحسب مشروع الموازنة فقد بلغ مجموع اعتمادات المحافظات التي تصدرت المراتب الثلاثة الأولى وهي اللاذقية وحلب وطرطوس ١٠١,١٧ مليار ليرة، بنسبة وصلت إلى ٣٦,٣ بالمئة من الاعتمادات الإجمالية للمحافظات.

وفي متابعة ترتيب المحافظات، جاءت ريف دمشق في المرتبة الرابعة، بمجموع اعتمادات وصل إلى ٢٨,٣٩ مليار ليرة، ما نسبته ١٠,١٢ بالمئة من الإجمالي، ومن ثم حلت محافظة حمص في المرتبة الخامسة، بمجموع اعتمادات ٢٥,٨١ مليار ليرة، ما نسبته ٩,٢٠ بالمئة، وفي المرتبة السادسة جاءت محافظة حماة بمجموع اعتمادات ٢٥,١٧ مليار ليرة، ما نسبته ٨,٩٧ بالمئة.

جاءت سابعاً محافظة دمشق، بمجموع اعتمادات ١٨,٤٨ ملياراً، ما نسبته ٦,٥٩ بالمئة من إجمالي اعتمادات المحافظات، ومن ثم السويداء بمجموع اعتمادات ١٥,٥٥ ملياراً، بنسبة ٥,٣٧ بالمئة من الإجمالي، تلتها محافظة دير الزور باعتمادات جارية واستثمارية بلغت ١٣,٤٤ ملياراً، ما نسبته ٤,٧٨ بالمئة من إجمالي اعتمادات المحافظات، وجاءت بعدها محافظة درعا بمجموع اعتمادات ١٢,٥٠ مليار ليرة، ما نسبته ٤,٤٦ بالمئة من الإجمالي، ثم الحسكة باعتمادات بلغت ١٢,٤٦ مليار ليرة، بنسبتها ٤,٤٤ بالمئة من الإجمالي.

هذا وتم تخصيص محافظة إدلب بمبلغ إجمالي للاعتمادات الجارية والاستثمارية ١٠,٨٥ مليارات، ما نسبته ٣,٨٧ بالمئة من إجمالي اعتمادات المحافظات، تلتها محافظة الرقة بمجموع اعتمادات ٩,٣٣ مليارات ليرة، ما نسبته ٣,٣٣ بالمئة من الإجمالي.

وأخيراً جاءت محافظة القنيطرة بمجموع اعتمادات وصل إلى ٧,٣٣ مليارات ليرة، ما نسبته ٢,٦١ بالمئة من إجمالي اعتمادات المحافظات.

تراجع في عبور الشاحنات من جديدة يابوس
وتوجيهات حازمة للتشدد في منع التهريب عبر نصيب

الوطن

كشف مصدر في جمارك جديدة يابوس على الحدود السورية اللبنانية عن تراجع في حركة عبور الشاحنات بنسبة تصل لنحو ٩٠ بالمئة، وأن إدارة المنفذ تقدم كل التسهيلات لحركة العبور، وخاصة حركة الشحن والتبادل التجاري ما يخدم حركة الصادرات السورية، وينسجم مع التوجهات الحكومية.

واعتمادات جارية واستثمارية وصل إلى ٣٢,١٣ مليار ليرة، بما نسبته ١١,٤٦ بالمئة من الإجمالي. وحسب مشروع الموازنة فقد بلغ مجموع اعتمادات المحافظات التي تصدرت المراتب الثلاثة الأولى وهي اللاذقية وحلب وطرطوس ١٠١,١٧ مليار ليرة، بنسبة وصلت إلى ٣٦,٣ بالمئة من الاعتمادات الإجمالية للمحافظات. وفي متابعة ترتيب المحافظات، جاءت ريف دمشق في المرتبة الرابعة، بمجموع اعتمادات وصل إلى ٢٨,٣٩ مليار ليرة، ما نسبته ١٠,١٢ بالمئة من الإجمالي، ومن ثم حلت محافظة حمص في المرتبة الخامسة، بمجموع اعتمادات ٢٥,٨١ مليار ليرة، ما نسبته ٩,٢٠ بالمئة، وفي المرتبة السادسة جاءت محافظة حماة بمجموع اعتمادات ٢٥,١٧ مليار ليرة، ما نسبته ٨,٩٧ بالمئة. وجاءت سابعاً محافظة دمشق، بمجموع اعتمادات ١٨,٤٨ ملياراً، ما نسبته ٦,٥٩ بالمئة من إجمالي اعتمادات المحافظات، ومن ثم السويداء بمجموع اعتمادات ١٥,٥٥ ملياراً، بنسبة ٥,٣٧ بالمئة من الإجمالي، تلتها محافظة دير الزور باعتمادات جارية واستثمارية بلغت ١٣,٤٤ ملياراً، ما نسبته ٤,٧٨ بالمئة من إجمالي اعتمادات المحافظات، وجاءت بعدها محافظة درعا بمجموع اعتمادات ١٢,٥٠ مليار ليرة، ما نسبته ٤,٤٦ بالمئة من الإجمالي، ثم الحسكة باعتمادات بلغت ١٢,٤٦ مليار ليرة، بنسبتها ٤,٤٤ بالمئة من الإجمالي.

وهو متفقد نصيب، بين مصدر جمركي لـ«الوطن» وجود تراجع في حركة الشحن بين البلدين بسبب انتهاء معظم المحاصيل الزراعية، التي كان يتم تصديرها عبر المنفذ، موضحاً أن حركة العبور عادة ما تنخفض مع بداية فصل الشتاء.

وعن المهربات، بين أيضاً تراجعاً فيها، وانخفاض عدد قضايا التهريب خلال الفترة الأخيرة، واقتصر المهربات على بعض المواد الغذائية والألبسة وغيرها من المواد الاستهلاكية.

ولفت إلى أن الحدود مضبوطة، ويتم في معبر نصيب اتخاذ الكثير من الإجراءات، بين التفتيش والمتابعة والتحرر عن حركة العبور والحمولات التي تتم والحمولات المحاصصة



لنقل الركاب، وأن هناك توجيهات حازمة للمعاملين في منفذ نصيب للتقيد بسلامة العمل والحزم في منع تهريب أي مادة، وخاصة تهريب المواد الغذائية، وعلى رأسها المواد المدعومة لأهمية هذه المواد للمواطن، والعمل الدعم والكلفة التي تتحملها الدولة لتوفير هذه المواد وتأمينها للمواطن بسعر ومواصفة جيدة.

وحول أثر نقل عدد كبير من الخفراء من منفذ نصيب لحافظات أخرى، بين المصدر أن ذلك لن يؤثر في طبيعة العمل، وأن عدد العناصر الحالي في المنفذ يفي بالعرض، لجهة تنفيذ مختلف المهام الجمركية المطلوبة. وبين المصدر أن المنفذ يقوم بكل ما من شأنه

ويحفظ سلامة المواطن.

ويحفظ سلامة المواطن.

الدولار «الأسود» قرب الـ ٦٦٠ ليرة
و«المبادرة» مستقر عند ٦٠٣ منذ ٢ أسابيع

الوطن

حافظ سعر الصرف على استقرار نسبي في تعاملات السوق الموازية «السوداء»، قرب مستوى ٦٦٠ ليرة للدولار، وسط استقرار لسعر الصرف الملغى في مبادرة القطاع الخاص عند ٦٠٣ ليرات منذ نحو ثلاثة أسابيع، من دون تغيير، علماً بأن توقعات التجار كانت تتحدث عن مستويات قرب ٥٠٠ ليرة. وفي التقرير الأسبوعي لمركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداه»، بين أن سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي سجل بعض التقلبات ليعتدواح بين مستوى ٦٥٠ ليرة سورية ومستوى ٦٦٠ ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي الواحد. وكذلك سعر شراء الدولار الأمريكي لتسليم الحالات الشخصية الواردة من دمشق بالليرات السورية عند مستوى ٤٣٤ ليرة سورية، وسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بموجب النشرة الرسمية عند مستوى ٤٢٨ ليرة سورية للمبيع ٤٣٥ ليرة سورية للشراء.

أما بالنسبة لسعر صرف الليرة السورية مقابل البيرو في السوق الموازية خلال تعاملات الأسبوع الماضي، فقد انخفض سعر صرف الليرة السورية ليرتفع زوج (البيورو/ ليرة سورية) إلى مستوى ٧٢٨ ليرة سورية في نهاية الأسبوع السابق مقارنة مع مستوى ٧١٨ ليرة سورية المسجل في نهاية الأسبوع الماضي، وبما نسبته ٢,٧٩ بالمئة. كما تراجعت الليرة السورية أمام البيورو في السوق الرسمية وبما نسبته ٠,٢٤ بالمئة، ليرتفع زوج (البيورو/ ليرة سورية) إلى مستوى ٤٨٦,٦٦ ليرة سورية في نهاية الأسبوع الماضي مقابل مستوى ٤٨٥,٤٩ ليرة سورية في نهاية الأسبوع السابق.

مقابل العملات الرئيسية في

شركات نقل تتقاضى ٢٢ بالمئة زيادة على التعرفة..
و«التموين»: نعالج الشكاوى فورياً!!

علي محمود سليمان

اشتكى عدد من المواطنين من تقاضي شركات النقل أجوراً زائدة على تذكرة السفر على عدد من خطوط نقل البومال بين المحافظات، فعلى سبيل المثال لا الحصر تتقاضى شركات النقل مبلغ ١٦٠٠ ليرة سورية ثمن تذكرة السفر من حماة إلى دمشق وبالعكس للبومال، ومبلغ ١٩٠٠ ليرة سورية لبومالنا رجال الأعمال، بينما التسعيرة الرسمية المحددة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك هي ١٢٠٠ ليرة سورية للبومال و١٤٠٠ ليرة سورية لرجال الأعمال، أي بزيادة أكثر من ٣٣ بالمئة، ما يعني أن شركات النقل تحصل مبلغاً إضافياً في كل رحلة قدره ٢٠ ألف ليرة سورية في كل رحلة، من حساب المواطنين.

وحول هذا الموضوع، بين مدير مديرية حماية المستهلك على الخليل لـ«الوطن» أن أي شكوى تصل للمديرية المركزية أو للمديريات في المحافظات حول مخالفات تتعلق بقطاع

النقل الطرقي بين المحافظات يتم معالجتها بشكل فوري، وقد جرى مخالفة عدد من شركات البومال لتقاضيهم أجرة زائدة أو عدم الإعلان عن الأسعار.

وأوضح الخليل أن دوريات حماية المستهلك تتحرك لتتنظيم المخالفة بناء على شكوى مقدمة من المواطنين، بالإضافة إلى عملها اليومي بتسيير دوريات على كل القطاعات التجارية والصناعية والنقل من ضمنها، مبيناً أن التسيير لشركات البومال تحدد من مديرية الأسعار، ومديرية حماية المستهلك ينصهر دورها في الرقابة على تطبيق الأسعار المحددة، ومنع وقوع المخالفات.

وفي هذا السياق، بينت مديرة مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ميسر بيمتوني لـ«الوطن» أن تحديد أسعار النقل لشركات البومال يتم وفق قائمة لتكاليف التشغيل للبومال، وتتضمن قيمة الآلية والمسير الذي تقطعه في العام وعدد الإطارات ونسبة الملاءة، وهذه التكاليف تعتبر تكاليف ثابتة تؤخذ بالحسبان عند وضع

التسعيرة، يضاف إليهم تكاليف ثابتة أيضاً مثل الإهلاك الثانوي والرواتب والأجور والضرائب. أما التكاليف المتغيرة فهي الاستهلاك السنوي للوقود، واستهلاك الزيوت المعدنية والشحومات والإطارات والصيانة وأجور الغسيل والمبيت والمصاريف الإدارية والمالية، ويتم جمع التكاليف الثابتة والمتغيرة للحصول على إنتاجية الآلية وفق معادلة رقمية للوصول إلى التكلفة الكيلومترية للآلية.

وأوضحت بيمتوني أن التكلفة الكيلومترية هي ٥,٥ ليرة سورية على الراكب لكل كيلومتر واحد ضمن الباصات والبومالنا سعة ٤٥ راكباً، بينما التكلفة الكيلومترية هي ٦,٦ ليرة سورية على الراكب لكل كيلو متر واحد من الباصات والبومالنا لرجال الأعمال سعة ٣٠ إلى ٣٧ راكباً، ويعتد على أي شركة تجاوز هذه التسعيرة، ويشترط على شركات النقل أن تعلن عن أجور النقل بشكل رسمي وواضح.

